

# لاجئون في مازق تونس

## تعطيل تنقل المهاجرين الأفارقة في تونس

**الباحثون:** فالينتين لوماليو، ريكاردو بيجي، لوكا راميلو

(Valentina Lomaglio, Riccardo Biggi, Luca Ramello)

**صور:** فالينتين لوماليو، لوكا راميلو، ريكاردو بيجي

(Valentina Lomaglio, Luca Ramello, Riccardo Biggi)

**ترجمة وتنسيق:** ريكاردو بيجي (Riccardo Biggi)

جوان 2022

سوسة، تونس

### تلخيص

تقوم هذه الدراسة بالبحث عن وضعية اللاجئين وطالبي اللجوء في الدولة التونسية بتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها في البلاد وخاصة الحق للتنقل الحر. فيبين البحث أن الدولة التونسية ليست بلدا آمنا للاجئين وطالبي اللجوء بسببين هما عدم وجود قانون للجوء وللتسوية في تونس وغياب إمكانيات الاندماج الاقتصادي في النسيج الاجتماعي التونسي. كما ندين في هذا المقال السياسات العنصرية لتصدير الحدود الأوروبية الممولة الحرس البحري التونسي بهدف إعادة المهاجرين العابرين البحر الأبيض المتوسط قسريا لمكافحة الهجرة إلى أوروبا. وسنأخذ بعين الاعتبار اعتصاما سلميا قامت به مجموعة من اللاجئين وطالبي لجوء من بضعة دول افريقية أمام مقر المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين في جرجيس ثم في تونس العاصمة منذ فيفري 2022

### كلمات المفاتيح

لاجئين، الهجرة الدولية، تونس، سياسات تصدير الحدود الأوروبية، العنصرية النظامية



## تقديم

نهدي هذا المقال للمعتصمين في شارع البحيرة ولكل الأشخاص المهاجرين الآخرين في جميع أنحاء العالم، الذين تقوم السياسات العنصرية الحاكمة بتعطيل حقهم الإنساني في التنقل الحر.

هذا المقال هو ثمرة عمل ثلاثة أصدقاء وحدوا جهودهم في بحث حول الهجرة الدولية في تونس. فيتكون النص التالي من ثلاث مقالات صدرت في مجلة إيليكترونية إيطالية في جوان 2022 ثم تمت ترجمتها إلى اللغة العربية وإدماجها.

لقد كان هدفنا الأولي فهم نظام الهجرة الدولي من بلدان جنوب الصحراء الكبرى إلى تونس. فبدأنا بحثنا في ولاية مدين ومدينة جرجيس تحديدا على الحدود الليبية بجنوب تونس، إذ تُعد هذه المنطقة مركزية في مسألة التنقل والهجرة في شمال أفريقيا. ولكننا نتبعنا بعقلية منفتحة خيط الأحداث والاهتمامات فانتقلنا من جرجيس إلى تونس لمتابعة الوقائع التي يدور حولها هذا المقال.

يروي هذا المقال قصة احتجاج سلمي جرى في تونس في عام 2022، انضم إليه حوالي ٣٠٠ شخص مهاجر من بضعة بلدان أفريقيا للمطالبة بالإجلاء من تونس وإعادة توطينهم إلى بلد آمن. ومنذ التقائنا بهم في ماي 2022، إلى جانب العمل البحثي بما فيه من مقابلات واستجوابات وملاحظة، تكونت بيننا وبين البعض منهم علاقة صداقة حقيقية نقدّر ما أعلى تقدير وتعلمنا منها الكثير.

فيما يخص هدف هذا المقال فهو تحقيقي وتحليلي في الوقت نفسه. هو تحقيقي لأن غرضه الأولي محاولة تسليط الضوء والكشف عن الحقيقة فيما يتعلق بحالة مشينة يعيش عواقبها آلاف من الأشخاص في تونس وملايين منهم في جميع أنحاء العالم. وهو تحليلي أيضا لأننا نسعى فيه لطرح الأسئلة والاستيضاح عن هذه الحالة وأبعادها كما تدعياتها. بالإضافة إلى ذلك نذكر جانبا ثالثا هو جانب النشاط الفاعل، إذ أن هدفنا العميق كباحثين هو أن بحثنا له منافع ملموسة لمن يشارك فيه وهم فئة اللاجئين العالقين في تونس.

في المقال التالي، سنقوم في الفصل الأول بتقديم حكاية الاعتصام بكامل تفاصيلها بما فيه تقديم هوية المعتصمين ومطالبهم (1.1) كما بداية الاحتجاج وتطورات (1.2). فسنبرهن في الفصل الثاني أن المعتصمين هم ضحايا نظام عنصري يقيد بل ويعطل التنقل والهجرة لفئة معينة من سكان العالم هم المهاجرين الأفارقة الذين يرغبون في الوصول إلى أوروبا، يتم هذا التعطيل بتعسير هائل في الحصول على التأشيرات كما يحظر حركتهم على مستويين مختلفين هما من ناحية، السياسات العنصرية الأوروبية لتصدير الحدود (2.1)، ومن ناحية أخرى، اعتبار تونس "بلدا آمنا" (2.2). وفي الفصل الثالث، سنناقش سؤ معاملة المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين مع المعتصمين، بمناقشة مثالين هما وفاة أحد المعتصمين (3.1) واستخدام الفئات القانونية للتمييز والتفرقة (3.2). وفي الختام سنستأنف ما تمت مناقشته في المقال ونواصل استعراض السيناريوهات المستقبلية لهؤلاء الأشخاص.

# 1 المطالبة بالإجلاء في غياب الحماية

## 1.1 هوية ومطالب المحتجون في شارع البحيرة

شارع البحيرة ١، تونس: منذ بداية ماي ٢٠٢٢، احتلت مجموعة من أشخاص مهاجرين، ومنهم لاجئون وطالبو لجوء، شارع من شوارع العاصمة في اعتصام مستمر ليلا نهارا. هم حوالي ٣٠٠ شخصا، أُجبروا على التخييم في الشارع لمدة أربعة أشهر أمام مقر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، أولا في جرجيس بجنوب تونس وثانيا في العاصمة التونسية.

اعتصام شارع البحيرة هو احتجاج سلمي بالمطالبة بالإجلاء من تونس والنقل فوراً بطريقة قانونية إلى بلد آمن. وينتج هذه المطالبة من شعور جمعي بغياب الحماية بل من واقعية ظروف حياة قاسية يصفها المحتجون بأنها (أبرتهايد) وهي نظام التفرقة العنصرية. وأكبر تمظاهرات هذه النظام هو الميز في الأجور والشتائم العنصرية المنتشرة والعنف الجنسي وانتهاكات نظامية أخرى يتعرض إليها المهاجرون في البلاد.

يأتي المعتصمون من ثماني دول أفريقية: إريتريا والسودان وإثيوبيا وتشاد والنيجر وليبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى والصومال. كما يوجد أيضا بعض عديمي الجنسية المنتمين لقبائل الصحراء الكبرى.

ومن بعيد يظهر المتظاهرون كحشد متحرك من الرؤوس والأقدام والأيدي. هناك شبابت وفتيان ورجال ونساء، ولافتات مكتوبة بخمس لغات، وكمية من السجاجيد والكرتونات والبطانيات المنتشرة على الأرض. ويوجد من ينام ومن يتجول ومن يتكلم بحماس ومن يتمتم ومن يهمس ومن يغني، كما هناك من يحدق في الطريق بنظرة ضائعة ومن يأكل قطعة خبز باللبن البارد.

يحدثنا محمد، شاب من منطقة دارفور الواقعة بجنوب غرب السودان حيث تستمر منذ سنوات إبادة جماعية ضد السكان المحليين، فيقول: "حياة اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس في خطر داهم. نريد الإجلاء فوراً. تصرح المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنها مسؤولة عنا، لكننا في الواقع لا نتمنحنا أي حماية. إذا استطعت، فسأعود إلى ليبيا فوراً. من الأفضل أن تموت تحت ضربات الرصاص من أن تُقتل ببطء".

ويمثل الإريتريون ثاني أكبر مجموعة بعد السودانيين. يجلس البعض منهم على حافة الشارع متناولين العشاء على الفول المقلب البارد المخلوط بالهريسة والمايونيز. لقد وصلوا إلى تونس عبر السودان وليبيا حيث عانى البعض منهم من التعذيب والعنف الجنسي، ودخلوا تونس عن طريق البحر بعد غرق قاربهم في جزر قرقنة بولاية صفاقس. وأصبح نفس المصير لمن تمكنوا من مغادرة ليبيا عابرين البحر بعد ثلاث أو أربع محاولات. وغالباً ما تفشل رحلتهم ويتم إنقاذهم أو إيقافهم في المياه الدولية وإرجاعهم إلى التونسي. فغالبا ما يقوم الحرس الوطني التونسي بنقل الركاب إلى صفاقس أو قابس، حيث تبتدئ رحلة ثانية هي الرحلة في إجراءات اللجوء اللانهائية.

كما توجد من بين المتظاهرين مجموعة كبيرة من الطوارق عديمي الجنسية من الصحراء الليبية والذين حُرّموا من حق المواطنة. منهم عبد الكريم مع عائلته الكبيرة وهو يروي لنا كيف وصلوا إلى تونس عبر الحدود البرية في الذهبية، مدينة بجنوب شرق تونس، ثم طلبوا اللجوء في تطاوين وهي مدينة أخرى في هذه المنطقة الجنوبية. وعند وصولهم إلى تونس تم سجنهم بتهمة اجتياز الحدود بدون تصريح. وتكررت أحداث السجن والتوقف من طرف الشرطة التونسية في حكايات المعتصمين وخاصة الذين تم توقيفهم بسبب بشرتهم السمراء أو السوداء، ثم تم اعتقالهم في انتهاك كامل لحق الإنسان في حرية التنقل.



تشارك في الاعتصام نساء من جميع الأعمار. فاطمة، سودانية، تجلس على بساط بجانب بناتها. لقد هربت من السودان في عام ٢٠١١ حتى لا تتزوج بناتها قسريا ولا يتم ختانهن. وبعد مغادرة السودان عملت في ليبيا ممرضة في عيادة خاصة لمدة أربع سنوات لكنها لم تتجح في المغادرة إلى أوروبا فقررت أن تأتي إلى ما يُعد من بين دول شمال إفريقيا الدولة الأكثر حرية وليبيرالية وهي تونس.

لقد حصلت فاطمة وبناتها على بطاقة طالب لجوء فوفرت لهن المفوضية شقة إيجارها مدفوع. ثم ظلن ينتظرن مقابلة لتسوية وضعيتهن القانونية، وهن يعتقدن أن كل شيء على ما يرام. لكن بعد أسابيع قليلة، تم طردهن من المنزل بطريقة غير متوقعة ومخلة بالقيم الإنسانية: "الإخراجنا من الدار قطعوا الماء والكهرباء، وكان علينا المغادرة". ثم صارت فاطمة وبناتها مضطرات إلى التخييم في الشارع.

فتعود قصص جميع المعتصمين إلى نقطة محددة: في نهاية يناير ٢٠٢١، تم بشكل مفاجئ طرد العديد منهم من الشقق التي كانت المفوضية قد وفرتها لهم في البداية، وذلك بسبب نقص في التمويل حسبما أفادت المفوضية. كما أن المبيتات المتوفرة للأشخاص المعنيين للمفوضية، مع أنها قادرة على إيواء عدد كبير من اللاجئين، محجوزة للأشخاص القادمين من البحر. هكذا أصبح عدد كبير من اللاجئين وطالبي اللجوء متسألين فبدأ الاعتصام.

## 1.2 بداية وتطور الاعتصام

بدأ الاعتصام في ٩ فبراير أمام مقر المفوضية في جرجيس بولاية مدين الجنوبية على الحدود مع ليبيا. وفي البداية احتج المعتصمون على طردهم من شققهم. ثم تطورت المطالب إلى إخلاء فوري من تونس وإعادة التوطين إلى دولة آمنة.



وبعد ثلاثة أسابيع من الاعتصام في جرجيس، تمكنت المجموعة من أن تدخل المبنى وتبلغ مطالبها لمدير مقر المفوضية الذي وعد بالحل. لكنه بعد ١٥ يوما أعلن أن المعتصمين قد استعملوا العنف في دخول المبنى فقرر إغلاق المكتب حتى ٦ مايو.

في ذلك الحين توجه المتظاهرون إلى تونس لمواصلة الاعتصام لكن أوقفتهم الشرطة في الطريق وأرجعتهم إلى جرجيس. فبالإتفاق مع المفوضية، أمرت الحكومة الوطنية سلطات الشرطة بمنع المتظاهرين من الوصول إلى العاصمة التونسية. كما حدثت اعتراضات غير قانونية من هذا النوع عند نقاط التفتيش في صفاقس وقابس وسوسة وهي المدن الكبرى في الطريق إلى الشمال التونسي، كما يخبرنا علي، وهو رجل من أفريقيا الوسطى، ويقول إنه احتجز لمدة ثلاثة أيام أثناء محاولته للذهاب إلى الاعتصام في تونس.

وبسبب هذه الاعتقالات غير القانونية، تأخر المتظاهرون في وصولهم إلى تونس العاصمة بأسبوع كامل وهم يسافرون بعدة وسائل وطرق ومحطات، وبالتالي انضموا لاجئون آخرون من مختلف أنحاء تونس إلى الاعتصام. وعند وصولهم إلى شارع البحيرة تم اعتقال أول ثمانية عشر متظاهراً. إلا أنه بوساطة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) قد تم إطلاق سراحهم والعودة إلى التظاهر السلمي. وحسب تصريحات المتظاهرين، فإن الموظفين يتجنبون المدخل الرئيسي منذ أسابيع حتى الآن والاتصال الوحيد بين المعتصمين والمفوضية هو اتصال هاتفي بين أحد ممثلي الاعتصام وأحد مسؤولي المفوضية.



في غضون ذلك، ظروف المتظاهرين المعيشية زادت حدتها خاصة مع انتشار الأمراض الخطيرة. فيحتاج بعض الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى رعاية طبية، كما يعاني معظم البالغين من مشاكل صحية ونفسية مستمرة لا بد من علاجها الفوري. في غضون ذلك، ظروف المتظاهرين المعيشية زادت حدتها خاصة مع انتشار الأمراض

الخطيرة. فيحتاج بعض الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية إلى رعاية طبية، كما يعاني معظم البالغين من مشاكل صحية ونفسية مستمرة لا بد من علاجها الفوري. كما أصيب أحد أفراد قبيلة الطوارق في حادث سير على بعد ٣٠٠ متر من موقع الاعتصام الأسبوع الماضي ثم مات بعد يومين. لقد أدى هذا الحادث إلى تدهور أحوال المجموعة وسنرجع إليه فيما بعد.

وفي 11 مايو 2022 في محاولة لتهدئة الاحتجاجات اقترحت المفوضية انتقال المهاجرين إلى مركزي إيواء جديدين بالقرب من تونس بالوعد بأنها ستجد حلاً لكل فرد. لكن يمضي الوقت ويبقى مستقبل هؤلاء الأشخاص غير معروف. فلا يثقون المتظاهرون بعود المفوضية بتسريع إجراءات اللجوء فإنهم يعرفون أنه في الواقع لن يستطيع أحد إلا دولة ثالثة فقط أن تبدأ برنامج إعادة توطين. فإن السلطة الحقيقية والقرار النهائي ليسا بالمفوضية لكنهما بدول أوروبا، إلا أن إرادتها السياسية لا تمنح بإعادة توطين اللاجئين من الدولة التونسية. وفي الفصل التالي سنناقش السببين الجذريين لتعطيل تنقل هؤلاء الأشخاص هما سياسات تصدير الحدود الأوروبية واعتبار تونس بلادا آمنا.

## 2 تعطيل التنقل في شمال افريقيا

### 2.1 سياسات تصدير الحدود الأوروبية

لقد أدى تخليد الأزمة الليبية المزمرة إلى أن تونس أصبحت أحد الشركاء الاستراتيجيين لأوروبا فيما يسمى "محاربة الهجرة غير الشرعية" وهي صيغة شاملة تدل إلى سياسات تصدير الحدود الأوروبية وذلك من خلال اتفاقيات ثنائية مع حكومات بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط مثل ليبيا وتونس ودول أخرى. وتتمثل هذه السياسات في تمويل ضخم للحرس البحري في سواحل شمال أفريقيا بهدف منع مغادرة الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية كما إيقافهم في المياه الوطنية ثم إعادتهم إلى الشاطئ. هكذا فإن بلدان جنوب المتوسط، عوضاً عن الاعتبار التاريخي "بوابة إفريقيا"، تحولها هذه السياسات إلى فخاخ لمن يهرب من الحروب والأزمات في ما يسمى بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

فقد تزايد عدد الأجانب الذين هربوا إلى تونس لطلب حماية المفوضية منذ اندلاع الحرب في ليبيا في عام 2011. في عام 2021 كان عدد الأشخاص المعنيين بالمفوضية يصل إلى 9374 حسب البيانات الرسمية للمنظمة. ومثل المشاركين في الاعتصام، يعاني الآلاف من المهاجرين الآخرين في تونس من عواقب وخيمة ناتجة من تناقض وجودهم الجسدي في الأراضي التونسية وعدم اعتراف بوجودهم من وجهة نظر قانونية.

وإن وجود معظم المهاجرين الأفارقة في تونس يعود إلى هدفهم بالذهاب إلى إيطاليا عن طريق البحر، وهو حلم الوحيد بالنسبة إلى الكثيرين منهم. لكن بعد دخول تونس هرباً من الحرب والاضطهاد، تواجه اللاجئين المتظاهرون إهمال وتقصير المفوضية الأممية في إدارة طلبات اللجوء. وتبتر المفوضية عن ذلك بالاعتماد على أن تونس تُعتبر "بلد آمن" يتمتع فيه اللاجئين بكامل حقوقهم كما هي في اتفاقية جنيف لعام 1951.

### 2.2 تونس بلد آمن؟

على الرغم من كونها أحد الشركاء الاستراتيجيين للاتحاد الأوروبي في سياسات تصدير الحدود الخارجية، إلا أن تونس تفتقر إلى تشريعات وقوانين أساسية للهجرة واللجوء. فمع أنها من الدول الموقعة على القوانين الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، فإنها لا تستطيع تنفيذها. وفي غياب هذا القانون، تقع مسؤولية تحديد وتنفيذ حق اللجوء على عاتق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.



بالتالي، يعتبر المجتمع الدولي تونس دولة آمنة ولذلك لا تتوفر برامج إعادة توطين اللاجئين إلى دول ثالثة. ففي الواقع في عام 2021 لم يحصل على الانتقال وإعادة التوطين أكثر من 76 شخصاً فقط وهو بنسبة 75٪ أقل من ليبيا.

ولتلك الأسباب فلا تعتبر المفوضية الإخلاء حقاً للمتظاهرين. إلا أنه في ظل عدم وجود قانون لتنفيذ تلك الاتفاقية الدولية فما تزال الإجراءات الرسمية للحصول على اللجوء طويلة ومعقدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن فرص العمل الرسمية نادرة جداً، والوصول إلى التعليم محدود، وكذلك تفتقر إمكانيات العلاج الطبي الفعال مجاناً.



يتعرض جميع الأفارقة المتقنين (المهاجرين) في تونس إلى شكل من أشكال العنصرية المنهجية التي تحرمهم من التمتع بالحقوق الاجتماعية، وخاصة التعليم والتوظيف والرعاية الصحية. فعلى سبيل المثال، من يريد الحصول على علاج طبي لا بد من أن يدفع بنقوده تكاليف العلاج، وذلك حتى إذا كان يحمل بطاقة لاجئ، فإن المفوضية لا تقوم بتعويضه إلا لاحقاً. ثم اللاجئين، معرضون إلى التمييز في الأجور، ليس لهم أمان اقتصادي قوي وثابت، غالباً ما يجدون أنفسهم مضطرين للاختيار بين الدواء والطعام.

التمييز يؤثر أيضاً على التعليم. يخبرنا عبدالله، أحد ممثلين مجموعة المحتجين، أنه أخرج أطفاله من المدرسة لحمايتهم من الاعتداءات العنصرية التي يتعرضون لها كل يوم في صفاقس. وهو ليس الوحيد، عبد الرزاق يقول: "لقد سجلت أطفالاً في المدرسة، بجهدٍ الخاص وبفضل الجيران. لكن بعد ذلك جاء المجلس التونسي للاجئين، وهو أحد شركاء المفوضية المحليين، ومنع الأطفال من مواصلة الدراسة في تلك المدرسة، بحجة أنه ليس بأمر قانوني."



وتوثق عشرات الشهادات التمييز الشديد في الأجور: "في مصنع يقبض المواطن التونسي 400 دينار شهريًا، بينما مقابل المهمة نفسها نحصل نحن على 100 دينار، ودون أي حماية تعاقدية". وتقول جميلة، وهي فتاة لاجئة هاربة من غينيا فرت من العنف الجنسي والزواج القسري، إنها تحصل على ١٥ دينارًا يوميًا فقط، وتعمل لمدة 8 ساعات في مطعم من مطاعم المدينة العتيقة في تونس العاصمة. يعني ١٥ دینارات ما يزيد قليلاً عن ٨ سنتًا يورو في الساعة. كما أن إعادة التوطين لا يلوح في الأفق بالنسبة إليها: "على الأقل العمل يساعدني على صرف ذهني عن حالتي."

العنصرية النظامية هي إحدى الركائز التي يقوم عليها النظام الدولي للابترهايد (الفصل العنصري) للهجرة. لكن استمرار هذا النظام متجذر في أسباب اقتصادية مهمة مع أنها غير مشروعة تربطها مصالح المافيات والمؤسسات المحلية والدولية.

بوب، أحد المحتجين السودانيين، يلخص لنا بكلامه عدم كفاءة المفوضية وفسادها في إدارة الحالة: "إن خلل الخدمات التي يقدمونها لنا يسمح لهم بشراء سيارات باهظة الثمن والعيش حياة جيدة. أعتقد أنه كوكالة تابعة للأمم المتحدة، فإن المفوضية لديها التمويل الكافي كي تسمح للاجئين بالعيش بشكل جيد وكريم. ولكن الأموال تختفي في أيدي الشركاء المحليين وهم: المجلس التونسي للاجئين، وهو المسؤول عن الإجراءات قبل اللجوء، والجمعية التونسية للتونس للإدارة والاستقرار الاجتماعي، وهي المسؤولة عن التشغيل، والمعهد العربي لحقوق الإنسان، وهو المسؤول عن الحماية القانونية. وأعتقد أنه لو لم يكن هؤلاء الشركاء موجودين، لكانت الأمور أفضل بالنسبة إلينا. ولكن طالما أن حياتنا في أيديهم، فسوف تتقلب حياتنا رأسًا على عقب، مثل الآن تمامًا."

### 3 سوء معاملة المفوضية

#### 3.1 لا حقوق في الحياة ولا في الموت

توفي محمد فرج مؤمن يوم الأربعاء 5 ماي في مستشفى شارل نيكول الجامعي في تونس. خلال الأسبوع الأخير من حياته، كان محمد فرج مؤمن في غيبوبة إثر تعرضه لحادث سير في الاعتصام. دهسته سيارة في يوم 19 مايو. فأخبرنا أحد المتظاهرين الطوارق أنه من المحتمل أن السائق كان مخمورًا. على الرغم من أن عائلة محمد حاولت تقديم شكوى لتوضيح ملابسات الحادث، إلا أنهم لم يتلقوا أي تعليقات من الهيئات الإدارية.

قال أحد الرجال الطوارق في الاعتصام وهو أب عائلة كبيرة: "لم يأتونا بالتقرير الطبي ولا بشهادة الوفاة وحتى بنسخة. وعدونا بإحضار جميع التقارير إلى الدفن، ولكنهم حضروا بدون أي شيء. نريد أن نعرف كيف مات أخونا، ولكنهم يتصرفون كما لو أن حيوانًا صغيرًا مات."

يتابع: "إنه نفس الشيء الذي حدث مع أحد ابنائي العام الماضي. مرض ياسين وكان يبلغ من العمر شهرًا واحدًا فقط، فذهبنا به إلى المستشفى. قالوا لنا إنه لم يصبه إلا زكام بسيط، ثم لم يسمحوا لنا برؤيته لمدة أربعة أيام. وعندما أتوا إلينا به، كان الطفل منتفخًا انتفاخًا فتوفي بعد بضعة أيام. استغرق الأمر ١٠ أشهر حتى تمكنت من أن أتلقى التقارير الطبية وشهادة وفاة من المفوضية."

لا حقوق، لا في الحياة ولا في الموت، للشعوب الأفريقية المتنقلة (المهاجرة) في تونس. ومن الظاهر أنه في أوروبا كما في تونس لا ينزعج أحد بينما تقضي عشرات جنث الغارقين المنتشليين من البحر أسابيع في ممرات المشرحة في المستشفيات بمدن الموانئ التونسية، في انتظار اختبار الحمض النووي. وبينما تُفتح أبواب الدول الأوروبية أمام "اللاجئين الحقيقيين" الهاربين من "الحرب الحقيقية" في أوكرانيا، لا يزال اللاجئون من الحروب الأفريقية محرومين من طرق الهجرة القانونية إلى الاتحاد الأوروبي.

هل هناك لاجئون حقيقيون ولاجئون غير حقيقيون؟ مع أن بالفعل لا توجد فروق حقيقية بين هؤلاء الأشخاص، تُستعمل تلك التصنيفات والفئات للتمييز بينهم. وهذه مسألة مركزية نطرحها في الفصل التالي هو الأخير.



### 3.2 تصنيف الأشخاص لتمييزهم وليس لحمايتهم

لا بد من التساؤل والتأمل في خطورة استعمال التصنيفات الأساسية (بما فيها لاجئ وطالب لجوء ومهاجر) لنظام الهجرة الدولية، والتي تعتبر غير مؤذية للأشخاص المنقلين إلا أنها تشرع لقبالية التفريق بين حمايتهم أو تركهم للموت. والدليل القاطع على هذه الخطورة أنه ينضم إلى الاعتصام أشخاص من نفس الجنسية وبنفس حكايات الاضطهاد والذين تم الاعتراف بأنهم لاجئون أم بالعكس تم اعتبارهم بصفة "المهاجر الاقتصادي" المجرمة.

فانضم 55 شخصا من تونس العاصمة إلى المائة وأربعة عشر الذين ابتدأوا الاعتصام في جرجيس في 17 رمضان. وحالياً، صار التفريق بين الفيئتين هذين من المتظاهرين سبباً للتمييز والتفاوت في توزيع الخدمات مثل العلاج الطبي المجاني الكوني من طرف أطباء العالم. فأصبحت للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين قائمة تحتوي على أسماء أول ٢١٤ متظاهراً فقط وتوفر المفوضية هذه القائمة للمنظمات الخيرية لتوزيع الخدمات فنتيجة ذلك أن المعتصمين الآخرين يصبحون لا يتمتعون بنفس الحول والحقوق. وبالرغم من التفريق والتمييز والاختلاف يحتج الجميع من أجل إجلائهم من بلد يعرضهم يومياً لخطر الموت.

إن الإقتناع الراسخ للمحتجين بأنهم حركة موحدة بغض النظر عن حكاياتهم الخاصة وتحفيزاتهم الفردية، يبين عدم قدرة هذه التصنيفات لوصف التجارب الإنسانية في كاملها. ففي الاعتصام يساند المحتجون بعضهم البعض

ويشاركون ما عندهم من دون أي تمييز هرمي. ويطالب الجميع بالإجلاء من بلد يتعرضون فيه إلى خطر يومي ويمعنهم من البحث عن حياة أفضل.

تم نقل 160 لاجئاً وطالب لجوء إلى مبيئات في ضواحي تونس العاصمة بمنطقة رواد تحديداً يوم الإثنين 6 جوان. فقبل الرجال والنساء والأطفال المرهقون، بعد خمسة أشهر من الاحتجاج والعيش في الشارع، في ظروف صحية هائشة، الحل الوسط الذي قدمته المفوضية. تم ذلك بعد وعود متكررة من المفوضية بتسريع استكمال إجراءات اللجوء التي كانت قد علقتها مع الأنشطة الأخرى منذ أن بدأ الاحتجاج.

إن الوعود بإعادة فتح طلبات اللجوء سهلت في إقناع المحتجين بقبول اقتراح الانتقال إلى المبيئات، مع أن ذلك يخلق تفرقة مصطنعة بين مجموعة المعتصمين. وبالنسبة إلى المحتجين فأنت ضغوطات المفوضية على مجموعة جرجيس إلى درجة تهديد ممثلينها بأن إنضمام أشخاص جدد إلى الاعتصام قد يؤثر سلباً على طلبات اللجوء الخاصة بهم.



في إدارة هذه الحالة سعت المفوضية إلى أن تعيق توسيع الاعتصام ونموه، وذلك من خلال منع من انضم إليه فيما بعد من التسجيل أو من مواصلة إجراءات اللجوء الخاصة لهم، كما أنها قيدت بطريقة غير مباشرة الوصول إلى الخدمات الأولى مثل العلاج الطبي.

ذلك أن موظفي المفوضية قالوا للمحتجين إن الأشخاص المائة الذين بقوا في الاعتصام ليست لهم وثائق طلب لجوء، إلا أن الشهادات التي جمعناها تبين العكس. فكان بعض المعتصمين الباقين في شارع البحيرة من مجموعة المحتجين الأولى التي تكونت في جرجيس. وتضيف لنا المعتصمون أن الأغلبية المحتجين يحملون



ورقة طالب لجوء أم لاجئ، ما يجعلهم أشخاصا معنيين بالمفوضية، وهذه الصفة القانونية لمن تتحمل وكالة الأمم المتحدة المسؤولية عنهم. وتزداد الحالة تأثرا بسبب لاجئ قاصر غير مصحوب تم تشخيصه بمرض الزهري.

وحسب تصريحات المحتجين أفاد بعض موظفي المفوضية أن الأشخاص الذين مكثوا في الاعتصام هم "في قوة الشباب" فيستطيعون أن "يدبروا عن أنفسهم". إلا أن هذا المنظور لا يأخذ بعين الاعتبار، بل بالأحرى أن نقول إنه يغفل تماما، التدهور الشديد للحالات الصحية والنفسية بعد شهور من العيش في الشارع كما ضرورة إنقاذهم استعجاليا.

على كل حال لم يُنقل إلى المبيئات لا جميع المحتجين من جرجيس ومدنين ولا جميع الأفراد الهاشين والأشخاص المعنيين للمفوضية. فيبدو أن هدف الحل الذي اقترحت المفوضية ليس إلا القضاء على الاعتصام بأسرع ما يمكن، إذ يخرب الاحتجاج سمعة المفوضية. ولكن رفضت بضعة ممثلين المحتجين أنهم يتركوا الاعتصام وقرروا البقاء مع عائلاتهم.



لكن بالنسبة للأشخاص في الملاجئ الجديدة، فإن الوضع ليس أفضل. أولا، تقع منطقة الرواد على شاطئ البحر بعيدا عن مركز المدينة. ثانيا، تتكون المبيئات التي وفرتها المفوضية للمحتجين من عمارتين مكتظتين تضمنان إثني عشرة شقة بغرفتين أو ثلاث لحوالي ١٥٠ شخصا. ويقع المبان بين قناتين يملؤها البعوض، ما لاحظناه بأنفسنا.

ليست المفارش والأسرة موجودة في الشقق ولم تستكمل الأشغال لتحضير المطابخ، وينام المحتجون على الأرض وبنفس الأغلفة التي كانوا يستعملونها في شارع البحيرة، وما زالت تستعمل بعض العائلات نفس مواقد الغاز. ولم تقم بعض الناس بالتراجع عن حزمات متعلقاتهم لأن المنازل التي وفرتها لهم المفوضية لا تسمح لهم

بالاستقرار. وكان رد فعل الجيران لوصول المعتصمين هو سلوك كراهية الأجانب، فحسب المحتجين فحذرهم من أن يصيبوا الحي بأمراضهم. وما قد تكون استجابة الرأي العام في أوروبا لو قام شعبها بهذا التعامل مع اللاجئين الهاربين من الحرب في أوكرانيا، بدلا من الحرب في السودان وليبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى؟

لا نعرف ماذا سيكون مستقبل هؤلاء الأشخاص، لكن من المحتمل أن الدول أوروبية لن تقبل إعادة توطينهم وقد يبقون عالقين في تونس وبالإضافة إلى ذلك من دون إمكانية الاندماج.

وفي يوم السبت 18 جوان قد أخلت الشرطة التونسية الاعتصام بتنسيق وتعاون مع المفوضية، وبالغضب والضغط، وطردت بعض المحتجين بالذلل والعار. بعد تقريبا 5 شهور قد انتهى الاعتصام.

## خاتمة

طعم هذه الحالة هو طعم ال "ديجا فو" المر. ففي 2013 قد نقلت المفوضية مئات من اللاجئين لم تمنح لهم إعادة التوطين، إلى مبيئات غير رسمية مثل مبيئات رواد التي ليس فيها مرافق للتعليم والعلاج الطبي الأساسية. فقد كانوا قد صمدوا في احتجاج مخيم شوشة الذي أقامته المفوضية في 2011 في الصحراء على الحدود بين ليبيا وتونس والذي كان هدفه استقبال آلاف النازحين الهاربين من الحرب في ليبيا.

وبالرغم من الحاجة العاجلة إلى إعادة التوطين إلى بلد آمن لجميع اللاجئين، إذ لم يتم تحقيق هذا الطلب إلا لبعض المئات المحظوظين منهم وقد مكث الآخرون في المخيم منذ إغلاقه في عام ٢٠١٤ حتى إجلائه في عام 2017. ونقلتهم المفوضية إلى مبيت في المرسى في الضواحي الشمالية للعاصمة التونسية فحاولوا منذ ذلك الحين أن يحصلوا على رزق بالرغم من نسبة البطالة المتزايدة ونقص الفرص للذين يدفعان آلاف المواطنين التونسيين لمغادرة البلاد والوصول إلى الضفاف الإيطالية بطريقة غير شرعية.

أما أغلبية المهاجرين الذين تم نقلهم من شوشة إلى المرسى، فما زالوا ينتظرون، فقد حول نظام الهجرة الدولي حياتهم إلى زمن انتظار لانهائي لا هدف له. أما آخرون منهم فقد حاولوا عبور البحر الأبيض المتوسط وحتى الرجوع إلى ليبيا، فالمحتجون في شارع البحيرة لا يستثنون تلك الحلول، كما يقول أحد المعتصمين: "يا حسرة أنهم لا يستمعون إلينا، فإذا لن يقوموا بإجلائنا بطرق قانونية فلم يبقى للكثيرين منا إلا حل الرجوع إلى البحر الأبيض المتوسط. وقبل نهاية العام، سوف نسمع أن أكثر من عشرة منا قد ماتوا في البحر."

وفي هذه الحالة، فإن الأمم المتحدة ولا سيما المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين، تحمل على عاتقها مسؤولية اللاجئين في تونس ولذلك يحتج المتظاهرون في تونس إلى هذه الوكالة ذاته. حماية طالبي اللجوء.

يعتمد النظام على جهاز تفتيت المسؤولية الذي لا يسمح للاجئين بالوصول الكامل إلى حقوقهم في تونس. فعلى الرغم من الظروف الخطيرة التي يعيشها هؤلاء الأشخاص، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غير قادرة على تنفيذ إجلائهم إلى دول ثالثة وفقا لمطالب المتظاهرين. فتعارض تجارب المتظاهرين السيئة في تونس مع تصريحات المفوضية على أنها تعتبر تونس دولة تُحترم فيها الحقوق الأساسية للاجئين ويتمتع فيها طالبو اللجوء بالخدمات الأساسية، فالدولة التونسية هي طرف في اتفاقية جنيف لعام 1951. ولذلك أفادت المفوضية أنها اقترحت، منذ اليوم الأول للاعتصام، حلاً مؤقتاً لإنقاذ المهاجرين من قسوة العيش في الشارع وحتى حلاً طويلة الأمد مثل احتمالات الاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

فإن أصحاب المصالح السياسية الدولية هم الذين يستطيعون وقف المأساة بتغيير الاتفاقات الدولية وخاصة تصنيف تونس دولة آمنة، لكنهم بصمتهم يتركون المهاجرين الذي نزع شرعيتهم في مازق يستحيل التنبؤ بنهايته. وهكذا يظل هؤلاء الأشخاص محرومين عن الشرعية وبعيدا عن نظر العالم، ثم يُجبرون على البقاء في الشارع دون أن تُسمع مطالبهم. وعلى الرغم من الصعوبات المتزايدة، لا يزال التصميم على المقاومة قويا فقد صرّح عدد من المعتصمين بأنهم لن يقبلوا أيّ حلّ إلاّ الإجماع. مع تدهور الحالة النفسية يوماً بعد يوم، يصبح احتمال العودة إلى "الجحيم" الليبي ملموساً أكثر فأكثر فلم تكن تونس جنة مثل ما كان من المتوقع.

بالنسبة إلى لمعتصمين، فإنهم سوف يعتبرون أي حل وسط تقترحه المفوضية على أنه مؤقت ومخلّد لانتظارهم، ولذلك فإنهم مصممون على رفض أي اقتراح نقل إلى مبيئات جديدة، إذ أنهم يخشون أنها استراتيجية المفوضية لعزلهم والتخلي عن مطالبهم بالإجماع.

وإن حركات اللاجئين الاجتماعية والاحتجاجات قد تنجح على اكتساب الحقوق أو على توجه سياسات الحكومة بشأن اللاجئين. لكن في تونس، هناك مشكلتان رئيسيتان تعوقان قدرة هذا الاعتصام، إحداهما هي أن تونس تعمل بوابة أوروبا وليست قادرة على اعتماد سياسات مستقلة في مجال الهجرة. إذن فهناك حاجة ملحة لإلغاء سياسات تصدير الحدود الأوروبية العنصرية. والثاني هو أنه بسبب الأزمة الاقتصادية، فإن الهجرة ليست من موضوعات الخطاب العام الملحة. وبالإضافة إلى ذلك فبسبب الأزمة السياسية، من الصعب أن تظهر حركة التونسيين واللاجئين معاً.

ومع ذلك، يجب أن يكون هذا هو الهدف المستهدف. كما يقول المنتدى التونسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، "في أرض الوفود والعبور والمغادرة، حيث يشترك المهاجرون الوافدون في نفس المصير مثل أولئك الذين يهاجرون مغادرين، قد تنبع من المسارات المتقاطعة والمتداخلة لمن يطالبون بالكرامة والحقوق مناسبة لاشترائك المطالبة بالعدالة عبر الوطنية."<sup>1</sup>

## ثبت المصطلحات

**المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:** هي الوكالة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة بتنفيذ اتفاقية جنيف حول اللاجئين وطالبي اللجوء لعام 1951. وتتحمل المفوضية بمسؤولية القرار بإعطاء أم رفض صفة لاجئ لكل طالب لجوء فردياً، ثم بتسهيل وضعيتهم بثلاث طرق هي الاندماج المحلي أم الترحيل إلى بلدهم الأصلي أم إعادة توطينهم إلى بلد ثالث.

**عديمي الجنسية:** هؤلاء هم الناس حرم عنهم الحق للمواطنة في أي بلد، والذين ليست لديهم أي جنسية. وينتمي إلى هذه الفئة الطوارق الذين يسكنون الصحراء الكبرى

**العنصرية النظامية:** هي العنصرية عندما تكون منغزة في الأنظمة القانونية أو الاجتماعية أي الاقتصادية أو الثقافية لبلاد ما

**سياسات تصدير الحدود:** هي جميع الاتفاقيات والإرشادات والتعليمات من طرف دول الاتحاد الأوروبي لمراقبة حدودها الخارجية بهدف منع المهاجرين القادمين من دول الشمال الأفريقي من الدخول إلى دول الجنوب الأوروبي. وتشمل هذه السياسات تمويل للحرس البحري التونسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

<sup>1</sup> FTDES, Decembre 2021. La Tunisie, porte de l'Afrique & frontière de l'Europe. Rapport d'une mission de recherche entre Sfax, Zarzis et Medenine



**بلد آمن:** في التشريعات الأوروبية المتعلقة بالهجرة واللجوء، هي البلدان التي تعد أنها تحمي حقوق اللاجئين والحماية الدولية

**لاجئ:** اللاجئ هو الشخص الذي تحصل على بطاقة لاجئ فأصبح تحت حماية دولة ما أم حماية المفوضية. في تونس، تتحمل المفوضية بمسؤولية اللاجئين لأن ليس هناك قانون للجوء

**طالب لجوء:** طالب اللجوء هو الشخص الذي طلب الحماية الدولية من بلد ما أو من المفوضية. في تونس، تتحمل المفوضية بمسؤولية طالبي اللجوء وإجراءاتهم لأن ليس هناك قانون للجوء

**مهاجر:** المهاجر هو اي شخص يغادر مكان إقامته المعتادة

**أجسام نزعت شرعيتهم:** في الخطاب العام، يقال إن المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط هم "مهاجرون غير شرعيين". لكن في الدراسات الناقدة ودراسات الحدود، نفضل أن نقول أن هؤلاء المهاجرين نزع شرعية سفرهم



# فهرس

## تقديم (4)

### 1 المطالبة بالإجلاء في غياب الحماية (4)

#### 1.1 هوية ومطالب المحتجين في شارع البحيرة (4)

#### 1.2 بداية وتطور الاحتجاج (5)

### 2 تعطيل التنقل في شمال افريقيا (7)

#### 2.1 سياسات تصدير الحدود الأوروبية (7)

#### 2.2 تونس بلاد آمن؟ (7)

### 3 سوء معاملة المفوضية (9)

#### 3.1 لا حقوق في الحياة ولا في الموت (9)

#### تصنيف الأشخاص لتمييزهم وليس لحمايتهم (10)

## خاتمة (13)

## ثبت المصطلحات (14)

